المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

03/10/2013

خلفيات الاجتماع الذي ترأسه الملك حول الهجرة بالبيضاء تكشف بنيويورك

المغرب يحاول سد «ثغرات» التعامل مع المهاجرين ليحصل على مقعد في مجلس حقوق الإنسان

2162/13

■ نيويورك يونس مسكين ■

أياما قليلة بعد ذلك الاجتماع العاجل وغير المسبوق، الذي دعا إليه الديوان الملكي وجلس خلاله كل من رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، والمستشار الملكي فؤاد عالي الهمة، إلى طاولة واحدة تحت رئاسة شخصية للملك محمد السادس، كشفت أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة الجارية في نيويورك، إحدى الخلفيات الأساسية لهذا الاجتماع العاجل. مصادر دبلوماسية مغربية قالت إن الرهان على كسب معركة العضوية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كشف في اللحظة الأخيرة عن وجود ثغرة في الملف المغربي، تتعلق بملف الهجرة واللجوء السياسي. ثغرة سببتها بعض التقارير الدولية التي منحت المغرب تنقيطا سلبيا في مجال التعامل الرسمي مع المهاجرين غير الشرعيين الوافدين على المملكة من دول جنوب الصحراء، وبعض النقائص في الترسانة القانونية للسلطات المغربية، التي تحول دون ملاءمة تشريعاته مع القواعد الدولية في مجال الهجرة واللجوء السياسي.

هذا الاجتماع، الذي سبقه نشر تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبيان رسمي صادر عن الديوان الملكي يتبنى مضامينه ويشيد به، أفضى إلى تشكيل لجان عمل مشتركة بين القطاعات الوزارية المعنية بهذا الملف، انكبت على إعداد النصوص التنظيمية الضرورية لتدارك الخصاص الذي كان يعرفه الملف المغربي في هذا المجال. فيما سارع وزير الخارجية والتعاون، سعد الدين العثماني، إلى الإعلان من منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتلاها هذا الأسبوع لإلقاء كلمة المغرب، شروع الرباط في توزيع أولى بطاقات اللجوء السياسي وإعمال ضوابط جديدة في مجال الهجرة تستجيب للقواعد الدولية. العثماني أعلن هذه المستجدات مباشرة بعد دعوته دول العالم إلى دعم ترشيحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان، مستعرضا ما تعتبره الدوائر الرسمية إنجازات حقوقية راكمتها المملكة.

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، طار بدوره، أول أمس نحو نيويورك، حيث أشرف على تنظيم لقاء على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول السياسة الوطنية في مجال الهجرة والدعوة إلى «تحالف إفريقي للهجرة والتنمية»، وذلك عشية انطلاق الاجتماع رفيع مستوى حول «الهجرة الدولية والتنمية»، والذي تحتضنه نيويورك غدا وبعد غد. وفيما كان تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد تضمن لائحة طويلة من المؤاخذات القاسية تجاه الحكومة المغربية وتعاطيها مع ملف الهجرة، قال رئيسه إدريس اليزمي خلال الاجتماع الذي ترأسه وزير الخارجية والتعاون سعد الدين العثماني، إنه يثمن ويقدر الجهود التي قامت بها الحكومة من أجل تفعيل التوصيات التي تضمنها تقرير المجلس، في محاولة لإبراز الوجه الحقوقي للمغرب أمام المنتظم الدولي.

الملك محمد السادس يترأس الاجتماع الأخير حول الهجرة بالبيضاء

من جانبه، دعا سعد الدين العثماني، إلى إقامة مبادرة يطلق عليها «تحالف إفريقي للهجرة والتنمية» تهدف إلى تعميق «رؤية إفريقية مشتركة» حول الهجرة، وترتكز على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأضاف العثماني أن المغرب، المعروف بتقاليده الراسخة كبلد مضياف، «وكذا بوضعه كدولة الأصل والعبور والاستقبال في آن واحد، يولي أهمية خاصة لوضعية المهاجرين الذين يوجدون فوق أراضيه». وفي إحالة مباشرة على نتائج اجتماع الديوان الملكي، والذي كان العثماني أحد المشاركين فيه، قال هذا الأخير إن العديد من الاجتماعات الوزارية تم عقدها لتحديد المراحل الأولى لمخطط عمل الحكومة، «في أفق وضع سياسة وطنية جديدة للهجرة، إنسانية في فلسفتها، وشاملة في مضمونها، ومسؤولة في مقاربتها، ورائدة على الصعيد الإقليمي».

كلمة المغرب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تضمّنت فقرات متعددة حول الموضوع، حيث قال العثماني إن المغرب يولي قضايا الهجرة أهمية قصوى، «بما في ذلك تحسين ظروف المهاجرين سواء المغاربة منهم في دول الاستقبال أو الأجانب المقيمين على التراب المغربي». وبخصوص تقرير مجلس اليزمي، قال العثماني إن الملك محمد السادس أكد على ضرورة التعامل مع قضايا الهجرة بشكل شمولي وإنساني «في إطار احترام القوانين الدولية وبتعاون متجدد مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، مطالبا الحكومة بوضع استراتيجية وخطة عمل بغرض اعتماد سياسة وطنية شاملة ومتناسقة حول الهجرة».

إشكالية الهجرة: التشخيص المغربي والوعود الأوربية

لا يمكن لدولة مثل المغرب، بوضعية جغرافية مميزة للغاية، تضعه في إطارين جغرافيين متمايزين. الأول إفريقي بتصدعات سياسية واقتصادية واجتماعية تدعمها حالة «لااستقرار» مستديمة في دول جنوب الصحراء، والثاني أوروبي يحاول القائمون عليه سنة بعد أخرى تشديد الخناق على الهجرة عبر سياسة متنامية في إغلاق الأبواب، إلا أن يكون قدره مواجهة تحدي العبور من ضفة إلى أخرى.

إعداد: سعيد نافع

قدم ملاحظات وتوصيات ودعا إلى مراجعة قانونية وحقوقية لأوضاع المهاجرين

509318-9

تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعري واقع الخروقات الإنسانية

دور «جمركي» الحدود الجنوبية لأوروبا صار ملزما للمغرب، بفعل الاتفاقيات الاحترازية التي يسعى الاتحاد الأوربي إلى تمريرها إلى شريكه المغربي، والتي تشكل اتفاقية «الحركة» باكورتها. غير أن أوروبا التي تعرف جيدا تكاليف التصدي اليومي للتدفق البشري الهائل من دول التي تعرف بما «تحت الصحراء الكبرى»، تعي اليوم أكثر من أي وقت مضى، بأن الاتفاقيات ليست سوى بنود على ورق ما لم يتم تفعيل نصوصها على الأرض، وهو ما يتطلب دعما ماديا وتقنيا للمغرب.

المغرب في قلب عولمة الهجرة

تتعدد أشكال الهجرة إلى المغرب منذ قديم الزمان. ولعل اعتبار الظاهرة أمرا مستحدثا هو اعتقاد بجانب الصواب قليلا. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، صار المغرب وجهة ضرورية لعدة فئات إنسانية. في شقها القانوني، شكلت الهجرة إلى المغرب هدفا للآلاف من مواطني الدول المجاورة والعالم، وخصوصا دول إفريقيا الغربية. الحلول بالمغرب من أجل الدراسة أو العمل، ليست ظاهرة جديدة، ولعل المدارس الثانوية والجامعات تشهد منذ فجر الاستقلال على نزوح من هذا النوع. العبور أو «الطرانزيت» طويل الأمد، مؤسسة أخرى من مؤسسات الهجرة نحو المغرب. أطياف بشرية مختلفة وجدت نفسها عالقة قانونيا، أو لأسباب أخرى في المغرب الأقصى، وهي التي كانت تنوي الذهاب بعيدا في اتجاهات الغرب أو الشرق أو الشمال. تنضاف فئة طالبي الإقامة أو اللجوء السياسي للائحة، خصوصا خلال فترة العالم ذي القطبين، حيث شكلت التباينات السياسية بين دول العالم، دافعا للإنسان للبحث عن فضاءات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية مختلفة للعيش والإبداع. في المغرب أيضا، حلت منذ سنينيات القرن الماضي مجموعات بشرية، مثل الجزائريين أو السوريين، بحثا عن الأمان وهاربة من ظروف عيش أو عنف أو قمع ممارس عليها. كما لا يجب أن ننسى مظاهر الهجرة الحديثة نحو المغرب، من بلدان «الازدهار الاقتصادي» الآسيوية كالصينيين أو الكوريين أو الأتراك، مدعومين بهجرات جديدة لدول يبحث سكانها عن وسيلة عيش كيفما كانت التحديات المحيطة بظروف الحصول عليها كالفلبينيين والنيباليين والبنغال.

وضعية الهجرة في المغرب نبهت المسؤولين إلى ضرورة المواكبة القانونية لها. فمنذ مطلع الألفية، عمل المغرب، بشكل منفرد أو بمعية شركائه الإقليميين، على وضع أسس خارطة قانونية وسياسية متعلقة بالهجرة، كقانون 2003 المتعلق بمدة إقامة الأجانب والهجرة والهجرة غير الشرعية، ثم سنة 2007 ثم توقيع اتفاق مع المفوضية العليا للاجئين للنظر في مسألة منح تصاريح الإقامة، ثم جاء أخيرا التصريح المشترك بين المغرب و6 بلدان أوروبية حول اتفاقية «الحركة»، بعد نجاحه المشهود في الحد من تسلل الأشخاص والمجموعات إلى داخل أوروبا.

الملاحظات والتوصيات

وقف تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على خروقات في مجال حقوق الإنسان في عمليات تدخل السلطات المغربية للحد من ظاهرة الهجرة. عنف .. سوء معاملة.. تجارة البشر.. مع الإشارة إلى أن السلطات تؤكد أن من حقها أن تحافظ على الحدود الوطنية وحتى الدولية المرتبطة بالمغرب من الهجرة غير الشرعية، وأن العنف تبتدئ به أحيانا عصابات تهريب البشر. وبالرغم من هذه الإشارة، فإن تقرير المجلس الذي يحتفظ لهذه السلطات بالحق في ممارسة كل أشكال حماية الحدود، أشار بالواضح إلى أن كل هذا يجب أن يتم في إطار الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تحرم الإساءة إلى الأجانب والمهاجرين تحديدا.

إثر ذلك دعا التقرير الحكومة المغربية إلى ضرورة مراعاة الالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال خصوصا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين، حيث شدد على أهمية الاعتراف بتصاريح اللاجئين التي تقدمها المفوضية الدولية للاجئين والشروع في تسليم تراخيص الإقامات لحاملها، مع ضرورة وضع سياسة إدماج حقيقية للمهاجرين وذويهم (السكن، الصحة، التعليم، العمل)، والسماح بالتجمع العائلي، وتفعيل قانون عدم الترحيل في حالات اللاجئين وطالبي الإقامة الدائمة.

ونبه التقرير إلى أهمية تسريع وتيرة تأهيل القانون الجنائي المغربي بمواد تردع كافة أشكال الاستغلال وتعيد تعريفه بما يتلائم مع تجريم الدعارة والاستعباد وسرقة الأعضاء البشرية واعتبار استغلال القاصرين ظرفا مشددا وحماية الشهود والضحايا والخبراء والمبلغين في القضايا المعروضة على المحاكم، مع تطوير التنسيق بين مختلف الأجهزة المتدخلة في قضايا الهجرة من سلطات أمنية وقضائية.

ومن بين التوصيات الهامة الواردة في التقرير، ضرورة مراجعة الترسانة القانونية الحقوقية والانتخابية والمهنية لضمان حقوق فعلية للمهاجرين ومشاركة حقيقية سواء على المستوى الجمعوي أو الانتخابي أو المهني والنقابي. بالإضافة إلى وضع برامج قانونية استثنائية لتسوية وضعية الإقامة للمهاجرين السريين، ثم التنسيق مع الأمم المتحدة والجمعيات الدولية والمنظمات غير الحكومية والاتحاد الأوروبي مساعدة المغرب لتفعيل هذه الاجراءات الاستثنائية.

في الشق الاجتماعي، دعا التقرير المقاولات والشركات إلى محاربة تشغيل المهاجرين السريين وتسوية وضعية العمال الأفارقة، وضمان المساواة في المعاملة والأجرة والحقوق الاجتماعية بين المواطنين والمهاجرين، ووضع برامج تحسيسية لفائدة العمال والموظفين للتعريف بقوانين مناهضة التمييز. ونبه التقرير الصحافة الوطنية إلى ضرورة الانتباه لعدم تضمن المقالات أو البرامج أو المواد الصحفية لأية أفكار محرضة على الكراهية أو العنصرية أو معادة السامية أو العنف ضد الأجانب، والتعامل المتوازن مع قضايا الهجرة وإبراز جوانبها الإيجابية، ونبذ الأفكار الداعية إلى رفض الآخر.

مهاجرون افارقة على متن قارب مطاطي (أرشيف)

3 أسئلة إلى

روبيرت جوي

رئيس الصفوفية الأوربية بالمغرب

«القرارات الجديدة في المغرب تشجع أوروبا على دعمه ماليا في كل قضايا الهجرة»

اختار المغرب نهج سياسة جديدة في التعامل مع المهاجرين، غير أنها سياسة ستكون مكلفة جدا لدولة مثل المغرب على الصعيد المالي. فكيف سيدعم الاتحاد الأوروبي المغرب لتحقيق هذه السياسة على الأرض ؟

○ الشراكة من أجل التنقل اتفاقية تتوفر على عدة روافد مالية مهمة. الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المشاركة فيها التزموا بتحقيق مشاريع تعاون لتجسيد هذه الشراكة. الالتزامات الملموسة تم تحديدها وينتظر الشروع في تنفيذها. ستيفانو مانسيرفيسي كان قد أعلن أن مبلغ 6 ملايين أورو ستمنح لدعم مشاريع الإيواء والإقامة، ومحاربة استغلال البشر ولتشجيع العودة والإدماج للمهاجرين الراغبين في العودة لبلدانهم. شق آخر من الشراكة، مرتبط بالهجرة والتنمية، ويستهدف المهاجرين المغاربة، سيستفيد من دعم مالي قيمته 5 ملايين أورو. الدعم المالي المخصص للنسيج الجمعوي المواكب لوضعية المهاجرين في وضع هش سيتواصل كما كان من قبل. بالمقابل هناك أولويات وتحديات جديدة تفرض نفسها، مثل تسوية أوضاع اللاجئين. الاتحاد الأوروبي يعتقد أن بإمكانه أيضا الاستمرار في جلب تمويلات لهذا الدعم، ستضاف إلى رزنامة مشاريع بدعم مادي تضمنه الدول الأعضاء.

الوضع الجغرافي للمغرب يجعله يؤدي دورا مهما في تطويق ظاهرة التدفق البشري من إفريقيا نحو أوروبا. كيف يقيم الاتحاد الأوروبي هذا الدور الذي يلعبه المغرب منذ سنوات ؟

○ الاتحاد الأوروبي كان دائما يرى بأن الهجرة السرية تحدي يواجهه المغرب وأوروبا، وجب مقاربته بصورة تشاركية. العديد من الدول الأعضاء مرتاحة للدور الذي يلعبه المغرب في حماية حدوده، غير أن الاتحاد كانت تعتريه بعض الهواجس حول خضوع الجهود التي تبذلها الدولة المغرب للحد من ظاهرة الهجرة، للقوانين الدولية ونوصيات حقوق الانسان. ولهذا فإننا ننظر للخطوات الأخيرة للمغرب، كفرصة متميزة لتعاون مشترك أكثر فعالية.

المغرب، ومن خلال وضعه الجغرافي، قد يكون عرضة لنشاط تجارة التهجير السري وهو ما قد يشكل قاعدة لتنامي العمل الإجرامي في المغرب. وعبر توقيعه على اتفاق ترحيل المهاجرين مع الاتحاد الأوروبي يتضمن اجراءات تشمل المهاجرين السريين العابرين للتراب المغربي، يمكن للمغرب أن يحد من الظاهرة. هذا الاتفاق سيكون مواكبا بدعم مالي أوروبي من أجل تعزيز حماية الحدود، وفك الشبكات الإجرامية النشيطة، وأيضا تحسين ظروف إيواء واستقبال المهاجرين والعابرين مع الأخذ بعين الاعتبار الرعاية والمساندة اللازمة للفئات الأكثر هشاشة.

وبإقراره على أنه بلد صار وجهة للهجرة، يمكن للمغرب إعادة النظر في مسائل الاندماج والهجرة داخل ترابه من أجل تخفيف الضغط على الحدود الأوروبية.

تقتضي الشراكة من أجل التنقل أن يتم تسهيل اجراءات الحصول على التأشيرة للمواطنين المغاربة، في حالة تعاون كامل للمغرب مع الجانب الأوروبي في هذا الباب. هل يتعلق الأمر بتوجه جديد من الاتحاد في مسألة هجرة المغاربة إلى القارة العجوز ؟.

○ لقد وضعنا بشراكة مع نظرائنا المغاربة، مشروعي قانون يتم العمل الآن على تحديد آليات التفاوض بشأنهما يتعلقان بتسهيل اجراءات الحصول على التأشيرات وإعادة الإدماج، على أساس أن يظلا مرتبطين وأن يتم التفاوض حول مضامينهما بطريقة متوازية. الاتفاق حول تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات الأوروبية، سيضمن تبسيط مساطر طلبات التأشيرات وخصوصا لفئات معينة من الراغبين فيها كالفنانين ورجال الأعمال والطلبة ... المفاوضات ستنطلق في شهر دجنبر المقبل، ولا يمكن حاليا التنبؤ بمقدار هذا التسهيل أو التبسيط في هذه الاجراءات، لأن هذا الإجراء سيتطلب مفاوضات دقيقة جدا ومفصلة.

الاتحاد الأوروبي يساند المغرب من أجل:

سياسة هجرة فعالة عبر «الشراكة من أجل التنقل»

يحلول ستيفانو مانسيرفيسي، المدير العام للجنة الأوروبية للشؤون الداخلية بالرباط يوم الأربعاء الماضي للتباحث مع كبار المسؤولين المغاربة في الوزارات المعنية بأمور الهجرة، يكون الاتحاد الأوروبي قد اختار تفعيل اتفاقية «الحركة» المبرمة مع المغرب في شهر يونيو الماضي. اتفاقية، تلزم الاتحاد بمساعدة المغرب تقنيا وماديا لمواجهة تحديات الهجرة في شقها الأول، وتعد المواطنين المغاربة بظروف تخفيف كبيرة وموسعة في إجراءات الحصول على تأشيرات الدول الأوروبية في شق ثان، مازال بحاجة إلى كثير تعاون ومفاوضات.

" المفوضية الأوروبية ترى بعين إيجابية للغاية القرارات الأخيرة المتخذة في أعلى مستويات القرار بالمغرب من أجل وضع الأسس الكفيلة باعتماد سياسة هجرة وإيواء جديدة، وتعتقد أن هذه القرارات مشجعة جدا. ويتعلق الأمر بتطور كبير يشهد على رغبة المغرب في مواجهة مسؤولياته كأرض استقبال دائمة للمهاجرين واللاجئين. ولا يسعنا سوى أن نهنأ أنفسنا عبر تشجيع ومساندة المغرب للتوصل إلى نتائج في مستوى القرارات المتخذة. ويبقى التحدي الأكبر هو ترجمة هذه القرارات على أرض الواقع. الشراكة من أجل التنقل الموقعة بين الجانبين في يونيو الماضي ستمكن الاتحاد الأوروبي من مساندة المغرب في هذه العملية " يؤكد مانسيرفيسي دقائق بعد حلوله بأرض الوطن.

التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ظروف الهجرة والمهاجرين وحقوق الإنسان بالمغرب يؤكد أن المغرب لم يعد بلد هجرة أو مرور للمهاجرين الأفارقة أو اللاجئين الباحثين عن ظروف عيش أحسن في بلدان القارة الأوروبية، ولكنه أصبح بلد استقرار وإقامة مستدامة للمهاجرين واللاجئين. كما يكشف التقرير عن الخروقات التي يتعرض لها المهاجرون بالمغرب والتي تقلق الاتحاد الأوروبي منذ مدة غير قصيرة، قبل أن يقدم توصيات عملية للحد منها.

اتفاقية « الشراكة من أجل التنقل» قاعدة ملائمة لمساندة المغرب في وضع سياسة هجرة عادلة وفعالة. وعلى اعتبار الطبيعة التطويرية للمبادرات المعلن عنها على هامش الاتفاقية، فإن المفوضية الأوروبية ستأخذ بعين الاعتبار توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الاتفاقية تتعلق بدعم تقني ومالي من الاتحاد الأوروبي وأعضائه بملايين الأوروات من أجل إقامة مشاريع تعاون تلائم توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي يلتزم بمساندة مالية شاملة للمغرب لتعزيز الترسانة القانونية والمؤسساتية فيما يتعلق بالإقامة ومكافحة استغلال البشر، ومن أجل تعزيز تكوين الأشخاص المكلفين بأمور الهجرة بالمغرب ومن أجل وضع سياسات إدماج ومكافحة الاقصاء والكراهية تجاه المهاجرين.

ويعي الاتحاد الأوروربي الوضعية الجغرافية للمغرب التي تضعه على أبواب أوروبا وتجعل منه هدفا للمهاجرين غير الشرعيين. غير أنه يعلن، عبر مسؤولي الهجرة، أنه يمتلك برامج من أجل مساعدة المهاجرين الأكثر هشاشة وخصوصا تسهيل ولوج النساء والأطفال للخدمات الصحية العمومية والتعليم والتكوين وأيضا تسهيل ولوجهم للخدمات القانونية في حالة تعرضهم للاعتداء أو العنف.

ستيفانو مانسيرفيسي

ماذا سيستفيد المغرب من اتفاقية الشراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي ؟

شراكة ذات نقط إيجابية :

– تطوير الإجراءات المطبقة في السفارات لتصبح أكثر بساطة وسهولة لفائدة طالبي التأشيرات.

– اتفاقية تسهيل التأشيرات ترمي إلى تحسين وضعية فئات طالبيها.

– أعمال ملموسة ترفع نسبة تشغيل المرشحين للهجرة.

– تعزيز قدرات السلطات المغربية في عدة جوانب من تدبير ظاهرة الهجرة وخاصة تعزيز التعاون بين خدمات التشغيل بالمغرب وأوروبا.

– دعم مجموعات المهاجرين المغاربة في سعيهم لدعم مجتمعاتهم الأصلية.

وتنص الشراكة من أجل التنقل أن يعمل المغرب والاتحاد الأوروبي ما بوسعهما على وضع سياسة تقي وتتعامل بحكمة مع ظاهرة هجرة الأدمغة ومن ضمنها تهيل الهجرة الدائرية وتعبئة الكفاءات.

ماذا عن حقوق المهاجرين السريين ؟

إن مشروع الإعلان عن الشراكة من أجل التنقل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب يولي أهمية كبرى لاحترام حقوق المهاجرين السريين وكرامتهم. ومن شأن الشراكة أن تتيح تحقيق تعزيز حقوق المهاجرين.

وعلى المغرب أن يسهر على تطبيق القانون 02-03 والاتفاقيات الدولية التي وقع وأن يمنع كل ممارسة قد تهدد سلامة المهاجرين وذويهم.

وتنص الشراكة على تعاون نشط مع منظمات المجتمع المدني التي تقدم المعونة الإنسانية للاجئين والمهاجرين. الاتحاد الأوروبي يقدم منذ سنوات دعما ماليا فعليا لعدة منظمات نشيطة في المجتمع المدني المغربي والأوروبي والتي تساعد المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

توجه نحو تحرير التأشيرات

التركيز في الوضع الحالي سيكون على الأهداف قصيرة ومتوسطة الهدف :

– أولا : إن التوقيع على الشراكة من أجل التنقل سيمكن البعثة الأوروبية من الحصول على ولاية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل التفاوض بشأن اتفاقية تسهيل التأشيرات.

– سيتفاوض المغرب والبعثة الأوروبية بشأن اتفاقيات تسهيل التأشيرة وإعادة قبول المهاجرين.

– على الطرفين أن يعملا معا على تنفيذ هذه الاتفاقيات وتقييمها بانتظام لضمان حسن سيرها.

إدريس اليزمي: مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في مجال الهجرة «مقاربة رائدة» ببلدان الجنوب

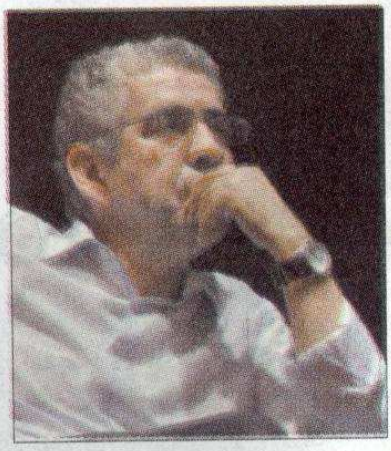

نيويورك/(الأمم المتحدة) (و م ع)- أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أول أمس الثلاثاء، بنيويورك، أن مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في مجال الهجرة تشكل "مقاربة رائدة" ببلدان الجنوب.

وأبرز اليزمي، الذي كان يتحدث في إطار اللقاء الذي نظمه المغرب حول السياسة الوطنية في مجال الهجرة والدعوة إلى "تحالف إفريقي للهجرة والتنمية"، أن المبادرة الملكية، التي لقيت ترحيبا واسعا، تشكل مقاربة "رائدة في بلدان الجنوب"، لكون كل هذه البلدان تواجه هذه الإشكالية، لكن لا وجود لحد الساعة "لسياسة عمومية بمثل هذا الطموح".

ويأتي تنظيم هذا اللقاء، المنظم على هامش أشغال الدورة 68للجمعية العامة للأمم المتحدة، عشية انطلاق الاجتماع رفيع المستوى بالمنظمة العالمية حول "الهجرة الدولية والتنمية"، وغداة إطلاق المبادرة الملكية حول الهجرة بداية شتنبر الماضي.

وقال اليزمي إن "الدعم الذي حظيت به توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي ترأس اجتماع عمل بحضور رئيس الحكومة والوزراء المعنيين، يشكل تقدما هائلا في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين واللاجئين".

وأعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا بعنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، أبرز فيه التقاليد المغربية العريقة في مجال الهجرة والاستقبال، كما قدم شرحا للإطار القانوني الوطني والدولي، الذي يقنن وضعية المهاجرين بالمغرب، وقدم في الأخير توصيات بعد تحليل التحولات المرتبطة بالمهاجرين واللاجئين.

وأكد اليزمي، خلال هذا اللقاء الذي ترأسه وزير الشؤون الخارجية والتعاون، سعد الدين العثماني، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان "يثمن ويقدر الجهود التي قامت بها الحكومة من أجل تنفيذ فعلي للتوصيات". وشارك في هذا اللقاء، على الخصوص، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، ويليام لايسي سوينغ، والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بإفريقيا، عبد الفتاح عبد العزيز، والأمين العام المساعد المكلف بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، إيفان سيمونوفيتش، إضافة إلى العديد من السفراء المعتمدين بالأمم المتحدة الممثلين للبلدان الإفريقية والأوروبية، وموظفين أمميين سامين.

وأضاف اليزمي أنه إلى غاية اليوم "لم يسبق الإعلان عن سياسة عمومية بمثل هذا الطموح، سياسة تشمل المهاجرين في وضعية قانونية وفي وضعية غير قانونية، وطالبي اللجوء، ومكافحة الاتجار في البشر".

وذكر بأن هذه السياسة تدخل في إطار المقتضيات الدستورية التي تعزز المساواة في الحقوق بين المواطنين والأجانب في وضعية غير قانونية، وصولا إلى مشاركة الأجانب في الانتخابات المحلية شريطة المعاملة بالمثل.

واغتنم اليزمي الفرصة من أجل تذكير بلدان الشمال، خاصة الاتحاد الأوروبي، بـ "المساهمة بشكل فعال وملموس" في تفعيل السياسة العمومية المغربية في مجال الهجرة. وأشار إلى أن "المغرب يعاني بشكل بنيوي بسبب موقعه الاستراتيجي، من جهة، وكذا بسبب "تأثيرات السياسة الأوروبية الصارمة لمراقبة الحدود الخارجية من جهة أخرى".

وبالفعل، تحول المغرب إلى أرض لجوء، واستقرار على المدى الطويل بالنسبة للمهاجرين المتحدرين من عدة بلدان (الجزائر، سوريا، البلدان الأوروبية، والصين، والفيليبين، والنيبال، والبلدان الإفريقية جنوب الصحراء) لهم أوضاع قانونية مختلفة.

وتشكل هذه الوضعية، حسب اليزمي، "تحديا وفرصة" في الوقت ذاته، كما أظهرت في الآن نفسه حدود "سياسات الهجرة المتخذة لحد الساعة".

وقدم اليزمي، خلال هذا اللقاء "بعض الخلاصات الأساسية" للتقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمملكة.

وقال إن "التقرير يدافع عن إحداث تغيير جذري في سياسات الهجرة واللجوء، في سياق مؤسساتي وسياسي يتميز باعتراف دستوري رسمي بالمساواة في الحقوق بين المواطنين المغاربة والأجانب وبدعوة صاحب الجلالة الملك من أجل وضع سياسة جديدة للهجرة".

كما أوصى اليزمي بـ "تطوير التعاون الإقليمي وبتعزيز العمل المشترك للوصول إلى حكامة دولية متجددة لهذه الإشكاليات، بهدف حماية المهاجرين، بما يتماشى مع المعايير الدولية ويمكن من مكافحة فعالة لمشاعر الكره والرفض للأجانب".

وخلص إلى أن "الحركية الإنسانية شكلت على الدوام عاملا للإغناء، رغم بعض الصعوبات العابرة، فالهجرة في نهاية المطاف فرصة لجميع البلدان، علينا اغتنامها".

المغرب يدعو بالأمم المتحدة إلى إقامة «تحالف إفريقي للهجرة والتنمية»

7922/2

دعا المغرب، أول أمس بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، إلى إقامة مبادرة يطلق عليها «تحالف إفريقي للهجرة والتنمية» تهدف إلى تعميق «رؤية إفريقية مشتركة» حول الهجرة، ترتكز على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تم اقتراح إقامة هذا «التحالف الإفريقي» خلال الاجتماع الذي نظمه المغرب عشية النقاش الرفيع المستوى للمنظمة العالمية حول «الهجرة الدولية والتنمية» المرتقب يومي ثالث ورابع أكتوبر الجاري، وغداة إطلاق المغرب لمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حول الهجرة، الرامية إلى إعداد سياسة شاملة في هذا المجال، والتي حظيت بالإشادة من قبل الأمم المتحدة والعديد من العواصم عبر العالم. وأكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، سعد الدين العثماني، في مداخلة بهذه المناسبة، أن «المغرب، الذي له تقاليد عريقة في الاستقبال كما يعد الآن بلد المنشأ والعبور، يولي أهمية خاصة لوضعية المهاجرين الذين يوجدون فوق أراضيه». وأضاف الوزير أنه في إطار تفعيل التوجيهات الملكية السامية، تم عقد العديد من الاجتماعات الوزارية لتحديد المراحل الاولى لمخطط عمل الحكومة، في أفق وضع سياسة وطنية جديدة للهجرة، إنسانية في فلسفتها، وشاملة في مضمونها، ومسؤولة في مقاربتها، ورائدة على الصعيد الإقليمي.

وتابع أن المغرب يضع ضمن أولوياته إدراج الهجرة في سياساته التنموية»، مشيرا إلى أن «المملكة تشارك في مشروع رائد لإدماج الهجرة في الاستراتيجية الوطنية التنموية التي أطلقت في إطار أرضية للشركاء في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية».

وشارك في هذه التظاهرة حول «السياسة الوطنية في مجال الهجرة وكذا دعم تحالف إفريقي حول التنمية والهجرة»، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، ويليام لايسي سوينغ، والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بإفريقيا عبد الفتاح عبد العزيز، إضافة إلى العديد من السفراء المعتمدين بالأمم المتحدة الممثلين للبلدان الإفريقية والأوروبية، وموظفين أممين سامين.

دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمشاركة في المنتدى الحقوقي لآسيا اعتراف بمصداقية المجلس دوليا (حقوقي)

و.م.ع
02.10.2013
16h15

الدوحة 2 أكتوبر 2013 /ومع/ أكد السيد محمد العمرتي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فكيك، أن دعوة المجلس للمشاركة في أشغال اللقاء الثامن عشر لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، الذي تحتضنه الدوحة حاليا، اعتراف بمدى المصداقية التي أضحى يتمتع بها المجلس على الصعيد الدولي. وأوضح السيد العمرتي في تصريح لوكالة المغرب العربي للانباء على هامش حضوره أشغال هذا المنتدى، اليوم الاربعاء ، أن مشاركة المجلس تأتي انطلاقا من التجربة التي راكمها في مجال حقوق الانسان وكذا رغبته في تقاسم ثمار تجربته مع مؤسسات وطنية أخرى بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، والاطلاع على الخطوات التي حققتها دول هذه المنطقة في المجال الحقوقي. وأبرز أن الاشعاع الذي يحظى به المجلس دوليا، يعود إلى اعتماده من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة سنة 2002 في الدرجة (أ)، كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مشيرا الى أن هذا التصنيف يعني أن المجلس الوطني لحقوق الانسان "مؤسسة مطابقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، وذلك بفضل ما يتمتع به من استقلالية ومهنية وتعددية مع تعزيز مبدأ القرب في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها عبر التنصيص على إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان. وذكر في هذا الصدد بأن مبادئ باريس، التي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1993، تتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية تتعلق بالوضع القانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستقلاليتها واختصاصاتها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وضمان التنوع في تركيبتها، وتوفرها على الإمكانية المادية والبشرية اللازمة للاضطلاع بمهامها. من جهة أخرى، شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته رئيسا للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام، السيد محمد الصبار، مساء أمس بالدوحة في اجتماع اللجنة التنفيذية للشبكة، حيث تم بحث استراتيجية الشبكة (النظام الداخلي، تصميم الموقع، خطة العمل...) وفق توصيات الجمعية العامة التي عقدت بالرباط، يومي 15 و16 يونيو 2013. وأفاد السيد العمارتي الذي حضر أشغال هذا اللقاء التقني، أنه تمت دراسة التعديلات الواردة بخصوص النظام الداخلي للشبكة والتي حظيت بمصادقة اللجنة التنفيذية في انتظار طرحها أمام على الجمعية العامة للشبكة من أجل اعتمادها، مبرزا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اضطلع بدور هام في عملية الصياغة. وتناول الاجتماع ، الذي جرى بعضوية كل من قطر ومصر والجزائر والأردن وفلسطين، وحضور كل من السودان وتونس كضيوف مراقبين، كيفية تطوير التعاون بين المؤسسات الوطنية بالعالم العربي من جهة والشبكات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، مع التأكيد على ضرورة تطوير قدرات أطر الشبكة العربية ليسهموا بشكل أكبر في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة العربية.

يذكر أن منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، منظمة إقليمية لحقوق الإنسان تأسست سنة 1996 وتضم 19 مؤسسة وطنية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتهدف إلى دعم تأسيس المؤسسات الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في المنطقة وتقويتها، كما تقدم استشارات متخصصة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة. أما الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعتبر، حسب نظامها الأساسي، رابطة إقليمية مستقلة تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، فتهدف إلى تعزيز وتنمية حقوق الإنسان من خلال تقوية دور المؤسسات الوطنية العربية للمساهمة في حماية واحترام حقوق الإنسان في الدول العربية وتنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى جميع الفئات العاملة في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى العمل على ملائمة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدول العربية. د/ش ع/ط ق/

"إلياس العماري" يُدشن حربهُ على الإسلاميين بتنظيم مؤتمر دولي حولَ القضية الفلسطينية يوم غد بالمحمدية وهذه تفاصيل مُؤسسته لدعم فلسطين

زنقة 20

تحتضن مدينة المحمدية يوم غد الخميس ورشة عمل دولية بشأن موضوع "التحديات التي تواجه الفلسطينيين في ضوء المتغيرات بالمنطقة العربية"، مُنظمة من لُدن مؤسسة دعم فلسطين الدولية المغرب، وهي المؤسسة التي يترأسُها السياسي المثير للجدل "إلياس العماري"، حيث كان قد اختير منذ سنتين، رئيسا بالتوافق، من طرف شخصيات دولية عربية وأجنبية، فيما ينوب عنه الدكتور أشرف جمعة، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

وستعرف الجلسة الإفتتاحية للقاء الدولي حضوراً متنوعاً لسياسيين وبرلمانيين وخبراء دوليين، في مجال حقوق الإنسان، حيث ستناقش القضية الفلسطينية، في ظل المستجدات الراهنة، كما ستعرف مُشاركة جمعيات حقوقية مغربية إلى جانب الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، فيما سيخصص اليوم الثاني لتقديم عروض حول التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، مع تسليط الأضواء على عمل هيئة الإنصاف والمصالحة،حتى يستفيد منها الفلسطينيون في تنقية الأجواء الداخلية وتكريس خيار المصالحة.

مؤسسة دعم فلسطين الدولية – المغرب، وهي المؤسَة من طرف "إلياس العماري" نائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، لها مقرين مركزيين أحدهما في الرباط، والثاني في فلسطين، بالإضافة إلى فروع في بعض ربوع العالم، وقد سَبق للمؤسسة أن نظمت قبل هذا النشاط المعلن بمدينة المحمدية سلسلة من الأعمال لدعم القضية الفلسطينية ، ك أنشطة ميدانية اجتماعية وثقافية ورياضية في فلسطين.

ويُذكر أن العماري استقبل مؤخرا من طرف الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، خلال زيارات قام بها العماري إلى المنطقة العربية .

وتنظم الورشة الدولية، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومبادرة إدارة الأزمات الفنلندية، والمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات

الجمعية الصحراوية لوزارة الداخلية: نحملكم مسؤولية التحقيق في الاستعمال المفرط للقوة والقنابل المسيلة للدموع المنتهية الصلاحية والرصاص المطاطي وسقوط الضحية "رشيد الشين".

الصحراء اليومية/آسا

أصدرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بلاغا يومه الأربعاء ثاني أكتوبر 2013، عبرت من خلاله على ما وصفته بالانشغال والقلق، ازاء الأحداث التي تعرفها منطقة آسا الزاك وما تشهده من "تصعيد خطير من طرف السلطات العمومية ممثلة في الدرك الملكي والقوات المساعدة"

إذ تؤكد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أنه بالاعتماد على التقرير الأولي لفرع الجمعية بآسا الزاك، الذي توصلت به، فإن وقائع الأحداث ابتدأت مباشرة بعد انتقال قبائل ايتوسى وتركز، الى منطقة تزيمي على الحدود مع قبيلة ايت ابراهيم المنتمية لقبائل ايت النص، حيث أقامت مخيما نصبت فيه أكثر من خمسين خيمة أطرتها لجنة حوار مشكلة من أعيان ومنتخبي ايتوسى...

وبعد عدة لقاءات مع والي الجهة ومسؤولين محليين، فوجئ المخيم، يضيف تقرير الجمعية، بتدخل عنيف لقوات الامن، يوم السبت 21 سبتمبر 2013 على الساعة الثانية عشر، رغما عن وجود- في نفس الوقت – لجنة الحوار بمقر الولاية بكلميم بحضور طرفي النزاع، وبحضور لجنة تقنية من الداخلية وتحت الإشراف الفعلي لوالي الجهة..

وقد أسفر هذا التدخل، تؤكد الجمعية في بلاغها، عن هدم الخيام فوق رؤوس شيوخ القبيلة وإصابات في صفوف المعتصمين، كما تم عمدا حرمان ساكنة المخيم من التزود بالماء الصالح للشرب في منطقة شديدة الحرارة وتخلو من أية نقطة تزود بالماء، وأمام إصرار المعتصمين رغم الظروف السابقة على مواصلة اعتصامهم السلمي إلى حين تحديد مجالهم الجغرافي، قامت القوات العمومية يوم الاثنين 23 سبتمبر 2013، وفي حدود الساعة الرابعة صباحا مدعمة بطائرات هيلوكبتر ومستعملة السيارات ذات الدفع الرباعي بالهجوم على ساكنة المخيم النائمين في العراء، واغلبهم من الشيوخ، حيث تم تعريضهم للعنف وإحراق كل أمتعتهم، واعتقال الشيخ محمد البيضاء البالغ من العمر خمسة وستون سنة.

وهذا أبرز ما رصدته الجمعية من وقائع بالاعتماد على رواية فرعها في أسا:

"..بمجرد وصول خبر الهجوم إلى ساكنة أسا، خرجت بأعداد غفيرة احتجاجا على الهجوم العنيف على المعتصمين، وقد تدخلت قوات الدرك الملكي والقوات المساعدة ، لفض التظاهر السلمي لساكنة آسا، بالقنابل المسيلة للدموع منتهية الصلاحية (يمتلك فرع الجمعية نماذج منها) والرصاص المطاطي، كما ذكر بعض الشهود سماع اعيرة نارية تلاها مباشرة سقوط الضحية المسمى رشيد الشين البالغ 20 سنة، كما أصيب عدد من المتظاهرين إصابات متفاوتة الخطورة تتوفر الجمعية على لوائح بأسمائهم، وقد ترافق هذا الإستعمال المفرط للقوة، مداهمة العديد من البيوت والمتاجر من طرف القوات العمومية بشكل عنيف، وصل حد الإعتداء على النساء، وتكسير عدادات الماء والكهرباء لعدد من المنازل، كما سجلت خلال الأحداث تعرض عدد من السيارات للإحراق.

ولازالت الجمعية من خلال فرعها وأعضاء اللجنة الإدارية بالجهة، حسب بلاغها، تتابع تداعيات هذه الإنتهاكات التي مست الحق في الحياة للشاب رشيد الشين، والحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي لعدد من المتظاهرين، حيث سجلت تواصل احتجاج ساكنة المنطقة إلى حدود يوم الأربعاء 25 شتنبر2013، وما تمخض عنه مواجهات عنيفة بين القوات العمومية والمحتجين ببلدية الزاك، الأمر الذي تسبب في إصابات في كلا الطرفين وخلق حالة من الرعب داخل المنطقة .

في ختام البلاغ، سجلت الجمعية ما وصفته بالإفراط في استعمال القوة من طرف القوات العمومية، واعتبرت أن من نتائجه سقوط الشاب رشيد الشين قتيلا، وإصابة العديد من المتظاهرين إصابات متفاوتة الخطورة ، وإحداث خسائر على الممتلكات، هذا مع العلم أن الرواية الرسمية سبق لها أن فندت أي رابط بين الأحداث وبين وفاة الشاب رشيد، مؤكدة أن وفاته، جاءت في مرحلة لاحقة على الأحداث.

وطالبت الجمعية، السلطات المعنية بتحمل مسؤوليتها في فتح التحقيق حول جميع الإنتهاكات التي شهدتها الأحداث، بما فيها تشريح جثمان الضحية رشيد، لتحديد المسؤوليات، وترتيب الجزاءات، إعمالا لمبدأ عدم لإفلات من العقاب.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه جرت العادة أن تتهم وزارة الداخلية، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعدم اقتفائها الموضوعية والحياد في صياغة تقاريرها، وهذا ما دأبت الجمعية على ضحده، مؤكدة أنها تعتمد في تقاريها على شهادات مواطنين في عين المكان، وعلى تصريحات الضحايا، وعلى الاستماع إلى كل الأطراف، بما فيها مراسلة الجهات الرسمية، التي تقول الجمعية، أنها نادرا ما تتعاطى ايجابا مع أسئلتها واستفساراتها.

ولابد من التذكير إلى أن بلاغ الجمعية ينضاف إلى بلاغات أحزاب وجمعيات حقوقية، سلطت الضوء على أحداث أسا الأخيرة، بما فيها بلاغ حزب الأصالة والمعاصرة وبلاغ آخر ضم توقيعات العديد من الفاعلين السياسيين، بما فيهم الحزب الحاكم، حزب العدالة والتنمية، والذي ساءل المقاربة الأمنية في معالجة المشاكل التي أثيرت في أسا في الآونة الأخيرة.

فهل يكشف تحقيق وزارة الداخلية وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن حقيقة ما جرى، على ضوء ما ورد من توضيحات في تقارير حقوقية وحزبية؟

ورش حول تفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بمراكز حماية الطفولة

أضيف في 02 أكتوبر 2013 الساعة 58 : 14

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء–سطات، ورشا حول موضوع تفعيل التوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول *مراكز حماية الطفولة*، وذلك يوم الجمعة 4 أكتوبر 2013.

و يهدف هذا الورش إلى تدارس سبل تفعيل توصيات تقرير المجلس بمراكز حماية الطفولة المتواجدة داخل المجال الترابي لاختصاصات اللجنة: مركز حماية الطفولة بابن سليمان ومركز إعادة التربية للشبيبة والرياضة ببرشيد ومركز حماية الطفولة عبد السلام بناني للفتيات بالدار البيضاء ومركز حماية الطفولة للفتيات بالفداء– مرس السلطان بالدار البيضاء.

كما يأتي هذا الورش استجابة لطلب مديري مراكز حماية الطفولة المتواجدة بجهة الدار البيضاء– سطات الذين تفاعلوا بشكل إيجابي مع توصيات تقرير المجلس الوطني وعبروا عن استعدادهم التام لتحسين أوضاع مراكز حماية الطفولة بتنسيق وتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات.

وسينظم هذا اللقاء بحضور مديري و أطر المراكز المذكورة وأعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان قد أصدر، في 20 ماي 2013، تقريرا موضوعاتيا حول مراكز حماية الطفولة حمل عنوان "الأطفال في مراكز الحماية: طفولة في خطر... من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل؟" يقدم تحليلا لواقع الأطفال المودعين، بمقتضى مقرر قضائي، في مراكز حماية الطفولة، ولمدى ملاءمة كيفيات إيداع الأطفال والتكفل بهم مع المعايير المحددة في الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل. ويعرض التقرير الإطار المعياري الدولي المتعلق بإيداع الأطفال في المؤسسات وكذا التشريع الوطني المتصل بالمجال ويتضمن جملة من التوصيات تهم عدة مستويات: السياسات العمومية وتطبيق القوانين وبنيات استقبال الأطفال والتكوين وتقوية القدرات و إعمال آليات للتظلم لفائدة الأطفال.

اليزمي: مبادرة صاحب الجلالة في مجال الهجرة "مقاربة رائدة" ببلدان الجنوب

2 أكتوبر 2013

نشر في تليكسبريس يوم 02 – 10 – 2013

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أمس الثلاثاء بنيويورك، أن مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في مجال الهجرة تشكل ''مقاربة رائدة'' ببلدان الجنوب.

وأبرز اليزمي، الذي كان يتحدث في إطار اللقاء الذي نظمه المغرب حول السياسة الوطنية في مجال الهجرة والدعوة إلى ''تحالف إفريقي للهجرة والتنمية''، أن المبادرة الملكية، التي لقيت ترحيبا واسعا، تشكل مقاربة ''رائدة في بلدان الجنوب''، لكون كل هذه البلدان تواجه هذه الإشكالية، لكن لا وجود لحد الساعة ''لسياسة عمومية بمثل هذا الطموح''.

للجمعية العامة للأمم المتحدة، عشية انطلاق الاجتماع رفيع المستوى بالمنظمة العالمية حول ''الهجرة Ü 68 ويأتي تنظيم هذا اللقاء، المنظم على هامش أشغال الدورة ال الدولية والتنمية'' وغداة إطلاق المبادرة الملكية حول الهجرة بداية شتنبر الماضي.

وقال اليزمي إن ''الدعم الذي حظيت به توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي ترأس اجتماع عمل بحضور رئيس الحكومة والوزراء المعنيين، يشكل تقدما هائلا في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين واللاجئين''.

وقد أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا بعنوان ''الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب : من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة''، أبرز فيه التقاليد المغربية العريقة في مجال الهجرة والاستقبال، كما قدم شرحا للإطار القانوني الوطني والدولي الذي يقنن وضعية المهاجرين بالمغرب وقدم في الأخير توصيات بعد تحليل التحولات المرتبطة بالمهاجرين واللاجئين.

وأكد اليزمي، خلال هذا اللقاء الذي ترأسه وزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد سعد الدين العثماني، على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ''يثمن ويقدر الجهود التي قامت بها الحكومة من أجل تنفيذ فعلي للتوصيات''.

وشارك في هذا اللقاء، على الخصوص، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة ويليام لايسي سوينغ، والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بإفريقيا عبد الفتاح عبد العزيز، والأمين العام المساعد بالمكلف بحقوق الإنسان بالأم المتحدة إيفان سيمونوفيتش، إضافة إلى العديد من السفراء المعتمدين بالأمم المتحدة الممثلين للبلدان الإفريقية والأوروبية، وموظفين أممين سامين.

وأضاف اليزمي أنه إلى غاية اليوم ''لم يسبق الإعلان عن سياسة عمومية بمثل هذا الطموح، سياسة تشمل المهاجرين في وضعية قانونية وفي وضعية غير قانونية، وطالبي اللجوء، ومكافحة الاتجار في البشر''.

وذكر بأن هذه السياسة تدخل في إطار المقتضيات الدستورية التي تعزز المساواة في الحقوق بين المواطنين والأجانب في وضعية غير قانونية وصولا إلى مشاركة الأجانب في الانتخابات المحلية شريطة المعاملة بالمثل.

واغتنم اليزمي الفرصة من أجل تذكير بلدان الشمال، خاصة الاتحاد الأوربي، ب ''المساهمة بشكل فعال وملموس'' في تفعيل السياسة العمومية المغربية في مجال الهجرة.

وأشار إلى أن ''المغرب يعاني بشكل بنيوي بسبب موقعه الاستراتيجي ، من جهة، وكذا بسبب ''تأثيرات السياسة الأوروبية الصارمة لمراقبة الحدود الخارجية من جهة أخرى''.

وبالفعل، فقد تحول المغرب إلى أرض لجوء واستقرار على المدى الطويل بالنسبة للمهاجرين المنحدرين من عدة بلدان (الجزائر، سوريا، البلدان الأوربية، الصين، الفيليبين، النيبال، البلدان الإفريقية جنوب الصحراء) لهم أوضاع قانونية مختلفة.

وتشكل هذه الوضعية، حسب اليزمي، ''تحديا وفرصة'' في الوقت ذاته، كما أظهرت في الآن نفسه حدود ''سياسات الهجرة المتخذة لحد الساعة''.

وقدم اليزمي خلال هذا اللقاء ''بعض الخلاصات الأساسية'' للتقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمملكة.

وقال إن ''التقرير يدافع عن إحداث تغيير جذري في سياسات الهجرة واللجوء، في سياق مؤسساتي وسياسي يتميز باعتراف دستوري رسمي بالمساواة في الحقوق بين المواطنين المغاربة والأجانب وبدعوة صاحب الجلالة الملك من أجل وضع سياسة جديدة للهجرة''.

كما أوصى اليزمي ب''تطوير التعاون الإقليمي وبتعزيز العمل المشترك للوصول إلى حكامة دولية متجددة لهذه الإشكاليات، بهدف حماية المهاجرين، بما يتماشى مع المعايير الدولية ويمكن من مكافحة فعالة لمشاعر الكره والرفض للأجانب''.

وخلص إلى أن ''الحركية الإنسانية شكلت على الدوام عاملا للإغناء، بالرغم من بعض الصعوبات العابرة، فالهجرة في نهاية المطاف فرصة لجميع البلدان، علينا اغتنامها''.

البرلمانيين الإيطاليين يصوتون ضد المغرب بالبرلمان الأروبي، و تساؤلات حول جدوى وجود تمثيلية دبلوماسية بإيطاليا

تبنت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوربي، تقرير البريطاني تشارلز تانوك الذي يدين المغرب بخصوص أوضاع حقوق الانسان في الصحراء بأغلبية 46 صوتا وامتناع 13 برلمانيا عن التصويت والمثير أن كل البرلمانيين الإيطاليين صوتو لصالح إدانة المغرب.

وهذه لائحة بأسماء البرلمانيين الإيطاليين الذين صوتو ضداً على مصلحة المغرب:

اللجنة لم تأخذ بملاحظات ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي عاب على التقرير تجرده من الموضوعية وانحيازه الواضح ضد المغرب، وانتقد ادريس اليازمي بشدة ما أورده تانوك في تقريره، الذي جانب الموضوعية في الكثير من النقط التي خلص إليها التقريري.

تساءلات عدة تطفو على السطح منها طبيعة عمل الديبلوماسية المغربية بهذا البلد و كذا جدوى وجودها في الأصل؟ مادامت لا تقوم حتى بخدمة مصالح أفراد الجالية! والآن يجب إستيعاب الدرس و حث السلطات الديبلوماسية بإيطاليا لربط الإتصال بهؤلاء البرلمانيين و وضعهم في الصورة الحقيقية للأشياء بإشراك للجمعيات المغربية الناشطة وكذا ذوو الأصول المغربية بالأحزاب التي ينتمي إليها هؤلاء البرلمانيين و القيام بحملة هدفها إعطاء صورة حقيقية للأوضاع بالصحراء المغربية.

محمد قنديل.

خريبكة : الجمعية المغربية لحقوق الانسان تضامن مطلق مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

حجاج. أ 2013-10-02 17:01:00

خريبكة الجمعية المغربية لحقوق الانسان : تضامن مطلق مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتنديد بالمس بمستوى عيش المواطن

1 . إدانته للاعتقال التعسفي الذي تعرض له العامل " يوسف لجاري" عضو المكتب النقابي لنقابة عمال شركات الوساطة بالمجمع الشريف للفوسفاط التابع للاتحاد المغربي للشغل بتاريخ 15 غشت 2013، ووضعه تحت الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي، ومحاكمته تبعا لأحداث ترجع لتاريخ 13ماي 2013 لم يكن للعمال الذين كانوا يناضلون بشكل سلمي يد فيها، والحكم عليه بـ 6 أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة مالية بقيمة 5000 درهم، مطالبين بوضع حد لمتابعة المعني وإلغاء الحكم الجائر الصادر في حقه، وإرجاعه إلى عمله، ووقف كل عمليات الترهيب في حق مناضلين من تلك النقابة عبر ترويج السلطات الأمنية للائحة بأسماء عمال مرشحين للاعتقال تعسفا بذات التهم وهو ما يعد تضييقا على العمل النقابي.

2 . مطالبته إدارة المجمع الشريف للفوسفاط بوضع حد لمعاناة العمال الأحد عشر (11) الذين كانوا معتقلين تعسفا على خلفية ذات الأحداث بإرجاعهم لعملهم، وجبر الأضرار الناجمة عن توقيفهم.

3 . إدانته القوية للاعتقال التعسفي الذي تعرض له مدير الجريدة الإلكترونية " لكم" الصحافي "علي أنوزلا" بتهم خطيرة وملفقة تدخل في إطار قانون الإرهاب، الشيء الذي يعد مسا خطيرا بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مطالبين بالإطلاق الفوري لسراحه وإيقاف المتابعة ضده، وكذا بإلغاء قانون الإرهاب المعادي لحقوق الإنسان.

4 . تضامنه المطلق والمبدئي مع عضو مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء الأخ المسعودي المتابع بتهمة كيدية «إهانة القضاء» والتي لفقت له خلال مرافعته باسم الجمعية في إحدى جلسات محاكمة المعتقلين السياسيين الصحراويين بالدار البيضاء.

5 . تنديده بالزيادة في الأسعار التي عرفتها العديد من المواد والخدمات وعلى رأسها الحليب والمحروقات، مما يساهم في المزيد من التفقير لفئات واسعة من المجتمع، ويمس في الصميم بأحد مقومات العيش الكريم للمواطن (ة).

6 . تضامنه المطلق مع نضالات ضحايا الاعتقال التعسفي والاختطاف المعتصمين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل حقهم في جبر الضرر والإدماج، مطالبين الدولة بتفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وبتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية وباعتذار من يمثلها.

7 . إدانته للمنع وللاستعمال المفرط للقوة الذي تلجأ إليه القوات العمومية لتفريق احتجاجات ونضالات سلمية في العديد من الأماكن والقطاعات والتي تصل حد الاعتقال والمس بالحق في الحياة(كما حدث مِخرا بآسا وصفرو وكلميم وتازة...)، مطالبين بوضع حد لمثل هكذا معاملات وبفتح تحقيق حول تلك التجاوزات الخطيرة للقوات العمومية، وبالأخص مقتل " رشيد الشين" من آسا.

8 . استنكاره لعدم كشف المسؤولين عن الأسباب الحقيقية للوفاة الغامضة للمعتقل على ذمة التحقيق (عبد اللطيف درغام) بالسجن المحلي بخريبكة، ومطالبته بفتح تحقيق حول ما يعيشه السجناء من أوضاع سيئة داخل السجن المحلي بخريبكة، والمعاملة السيئة التي يتعرضون لها بعضهم وحرمان البعض من الإسعاف والحق في العلاج والتطبيب، وتمكين المعتقل "مروان صلحي" من حقه في التطبيب بالمستشفى ومن مطالبته بفتح تحقيق حول اعتداء حراس السجن عليه بسجن برشيد وقد مر ما يقارب الشهر على وعد المسؤولين له بذلك.

9 . مطالبته بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

عن المكتب

خريبكة، في: 26 شتنبر 2013

2/10/2013 - 16:06

ينظم طلبة ماستر الهجرة و التنمية المستدامة بجامعة ابن زهر ، بتنسيق مع المرصد الجهوي للهجرة و اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، يوما دراسيا حول موضوع "الهجرة الداخلية و الحقوق السوسيو-اقتصادية للمرأة العاملة: بين الحقيقة و الإستيهام" ، بكلية الآداب و العلوم الإنسانية باكادير بتاريخ 12/10/2013.

وأفاد بلاغ صادر عن الموضوع أن اليوم الدراسي يهدف بالأساس جلب فضول أهل التخصص و الخبرة وذوي القرار للإلتفات إلى المرأة العاملة وإثارة النقاش حول حقوقها التي تعاني من إنتهاك صارخ.

وسيعرف حضور عدد من الخبراء و الأساتذة الباحثين من أجل تسليط الضوء على واقع المرأة العاملة المهاجرة و التداعيات الخطيرة على المستويات القانونية والاجتماعية و الصحية، ورفع الستار عن واقع مزري لظروف عمل تفتقر لأبسط الشروط الإنسانية التي تحفظ للمرأة العاملة كرامتها وآدميتها.

علي أنوزلا

الأربعاء 02 أكتوبر 2013 - 20:39

في واحد من صباحات مراكش الباردة وتحديدا ذات جمعة من شهر دجنبر 2010 حل محمد الصبار، الأمين العام الحالي للمجلس الوطني لحقوق الانسان، ضيفا على "مؤسسة بنزكري" للحديث عن الوضعية العامة لحقوق الإنسان وتغير السياقات الوطنية و المجتمعية.

قال الصبار، في تلك الندوة، إن المنحى العام لحقوق الإنسان بعد أحداث 11 شتنبر يتأرجح نحو التراجع وإن قوانيننا تصاغ بسمة الانتقاص من ضمانات المحاكمة العادلة ومن سياسات ذات طابع ردعي واستباقي.

عنوان هذه القوانين هو قانون الإرهاب الذي يحاكم به الزميل علي أنوزلا الذي كان ذنبه نشر مقال خبري يحوي رابطا يحيل إلى مقال صحفي اسباني به شريط دعائي يتوعد المغرب بهجمات إرهابية.

قضية علي فضحت هشاشة الحريات بالمغرب وضيق هامش الفعل الصحفي المستقل وسوء نية أحزاب ونقابات نصبت نفسها مكان القضاة وحربائية فاعلين سياسيين كانوا بالأمس ضد قانون الإرهاب، الذي دعت مؤسسة رسمية إلى تغييره، فأصبحوا اليوم يعضدون بهذا القانون المثير للجدل بيانات تبرئة ذمتهم وتوريط المعارضين.

قد يختلف المختلفون مع علي أنوزلا لكن لا أحد يستطيع أن ينكر الظلم النازل على صحفي توبع في حالة اعتقال بتهم ثقيلة خارج قانون الصحافة.

قضية الصحفي علي أنوزلا حشدت مجددا همة المدافعات والمدافعين عن مغرب الحرية والكرامة وحقوق الانسان وبذلك استحق ابن "واد نون" أن يجلس كريما على قمة الطالعين في هسبريس.

الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تازة الحسيمة تاونات واللجنة الجهوية لحقوق الانسان فاس-مكناس تصادقان على القانون الداخلي لاتفاقية الشراكة والتعاون الموقعة بينهما.

شهدت قاعة الاجتماعات بالأكاديمية الجهوية للتربية التكوين لجهة تازة الحسيمة تاونات يوم الخميس 25 شتنبر 2013 المصادقة على القانون الداخلي لاتفاقية التعاون والشراكة الموقعة بين الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تازة-الحسيمة-تاونات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان هذه الاتفاقية تتوخى تنسيق العمل في مجال النهوض بثقافة المواطنة وحقوق الانسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين وإشاعتها في المؤسسات التعليمية بالجهة. حضر هذا اللقاء عن المجلس الوطني لحقوق الانسان رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بفاس-مكناس وأعضاء لجنة الاشراف وتتبع تنفيذ هذه الاتفاقية ،وعن جانب الاكاديمية حضر مدير الاكاديمية مرفوقا باللجنة الجهوية معززا بفريقين اقليميين عن نيابتي تازة وتاونات كما شهد هذا اللقاء حضور أعضاء عن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الناظور الحسيمة.

بالإضافة الى المصادقة على القانون الداخلي، تم خلال هذا اليوم تقديم ورقة موجزة حول حصيلة انشطة المواطنة وحقوق الانسان بالجهة وتحديد الاحتياجات في مجال تقوية قدرات الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تازة الحسيمة تاونات والنيابات الاقليمية التابعة لها.

عدد القرآت 18

خبر بتاريخ 02-10-2013 / 19:55

C'chaud !
FEMMES SUBSAHARIENNES : UN TRANSITOIRE QUI DURE?

2 octobre 2013 12 h 00 min

Par Carmen Solis

« *L'immigration est un phénomène « irréversible* », « *Le Maroc est plus qu'un pays de transit, il est aussi un pays de destination* ». Ce sont les mots du Conseil National des Droits de l'Homme qui, début septembre, a publié un rapport pour dénoncer les conditions d'accueil des migrants, particulièrement des subsahariens et, recommandé au gouvernement de mettre en place une politique migratoire « *radicalement nouvelle* ». Véritable volonté de rester ou rêve d'ailleurs ? Illionweb est partie à la rencontre des femmes subsahariennes pour savoir comment celles-ci envisagent l'avenir.

Casablanca, 15h tapante. La circulation bat son plein et le soleil cogne dur sur les murs de la vieille médina. A l'ombre de celle-ci, plusieurs Subsahariennes se sont installées sur des petits tabourets et interpellent les passants. Leur job ? Tresser les cheveux et parfois même poser des extensions. « *Les Marocains adorent les rasta, on gagne bien notre vie grâce à ça* », lance Kara, une Sénégalaise âgée de 35 ans. Elle est arrivée au Maroc il y a 8 mois comme simple touriste avec son passeport et quelques vêtements. Aujourd'hui, Kara a dépassé le délai légal de 3 mois pour rester sur le sol marocain et se retrouve donc dans un vide juridique. Elle ne peut ni rester, ni partir. « *Je veux demander ma carte de séjour pour rester ici. J'ai fui la misère de mon pays et je ne veux pas y retourner* », explique la jeune femme. Célibataire et sans famille, Kara ne peut compter que sur elle-même et la solidarité communautaire : « *Tous les Subsahariens se connaissent ici et tout le monde est là pour prêter main forte* ». Malgré tout, Kara n'a pas de contrat de travail, ni de contrat de bail, les deux principaux documents qui permettent d'obtenir une carte de séjour.

Economiser pour mieux repartir ?

Pour éviter d'être dans l'irrégularité, Maryem, une « collègue » de Kara, sort tous les trois mois du territoire et retourne au Sénégal. « *Je suis venue ici pour le travail. J'ai laissé mes trois enfants au pays, avec mes parents. C'est moi qui les fait vivre en leur envoyant de l'argent* », déclare t-elle. « *Là-bas, je n'avais pas de quoi les élever dignement. Je suis née pauvre et j'ai dû me bouger pour subvenir à mes besoins* ». Installée ici depuis près de quatre ans, Maryem a opté pour la coiffure et l'onglerie. Elle s'est même fabriquée des cartes de visite intitulées « *Maryem Sénégalaise* », pour « *fidéliser le client* ». Tout comme Kara, Maryem aspire à obtenir une carte de séjour mais pour elle, le serpent se mord la queue : « *Les autorités ne veulent pas me donner de carte de séjour car je n'ai pas de contrat de travail, et les employeurs ne veulent pas m'embaucher car je n'ai pas de carte de séjour* ». Plus tard, Maryem souhaite revenir dans son pays pour monter un commerce. « *Je vais rester encore un bon moment au Maroc, le temps d'économiser, mais ensuite je partirai. La vie n'est pas évidente ici, entre le racisme et la précarité*».

A côté de Kara et Maryem, une dizaine de jeunes femmes attendent également les clients et, elles sont plusieurs à avoir des bébés. Des enfants nés au Maroc et qui grandiront ici. Or, même si le droit international permet à tous les enfants, qu'ils soient nés de parents sans papiers ou non, d'avoir accès à l'école, les établissements marocains sont nombreux à refuser de les prendre en charge. « *J'ai plusieurs amis qui ont des enfants non scolarisés. L'école publique leur demande des papiers qu'elles n'ont pas* », rétorque Myriam.

Racisme ordinaire

Maârif, Twin Center, un peu plus tard dans la journée. A Karamel, un salon de coiffure africain, l'ambiance bat son plein. Entre les brushings et les poses d'extension, plusieurs Subsahariennes papotent entre elles, sur fond de musique congolaise.

« *Il a voulu jouer avec moi je te dis, mais ça ne va pas se passer comme ça. Ah non !* », tonne Simone tout en tressant sa cliente. Simone, quarante ans et ivoirienne, est installée au Maroc depuis plus de 7 ans. Elle a un contrat de travail, une carte de séjour et ses enfants sont tous scolarisés. « *Moi je suis bien ici, je compte rester à long terme et élever ma famille ici* », affirme t-elle. Ce n'est pas le cas de tout le monde. Ava par exemple, manucure, ne pense qu'à une chose : rentrer en Côte d'Ivoire, « *c'est partout pareil je sais, mais ici c'est trop difficile. Dans la rue on me traite d'azzia, les taxis ne me respectent pas, les commerçants non plus. Il y a même des enfants qui passent à côté de moi en me frappant. Je veux juste gagner un peu d'argent et rentrer au pays pour revoir mes enfants ».* Ava a fui la Côte d'Ivoire lors du conflit politico-militaire de 2010. Elle a tout perdu là-bas et a besoin de se constituer un petit pécule avant de repartir.

Assise sur un fauteuil en attendant un défrisage, Belvie, une étudiante congolaise installée au Maroc depuis quatre ans, pense elle aussi à retourner dans son pays. Ici, elle étudie en master dans le domaine de l'informatique, « *je me suis fait beaucoup d'amies marocaines et tout se passe bien pour moi mais je voudrais rentrer chez moi pour mettre mes compétences et mon expérience au service de mon pays* », raconte la jeune femme. Le racisme, elle raconte ne pas l'avoir vécu à l'université mais dans la rue : « *Un jour, un taxi m'a dit qu'il servait toujours ses compatriotes en premier et pas les noirs. Je ne comprends pas l'attitude de certains marocains. C'est pourtant un peuple qui a immigré partout dans le monde mais eux, ils n'acceptent pas toujours notre présence* ».

« Ici j'ai appris que j'étais noire »

Le son de cloche est le même du côté d'Eléonore, une camerounaise de 22 ans, qui a terminé son master 1 en école de commerce et vient de décrocher un emploi en tant que rédactrice Web. *« Moi, j'ai découvert que j'étais noire lorsque je suis arrivée au Maroc, il y a quatre ans. Avant je ne le savais pas* », lance la jeune femme. Cette dernière estime qu'il y a deux sortes de racisme au Maroc, celui qui est « *franc* », qui émane de la pauvreté et de la frustration. Puis, celui qui est « *sournois* » et qui émane de la part des gens censés être plus « *ouverts ou instruits* ». « *La première année passée ici j'ai été surprise, la deuxième année j'ai été en colère puis, j'ai décidé que la frustration des gens ne devait pas rejaillir sur moi. Mais parfois, je comprends aussi pourquoi les marocains n'ont pas envie de s'identifier à l'Afrique Noire. Ce continent renvoie souvent à la famine ou à la guerre* », déclare Eléonore de but en blanc. Cette dernière avoue connaître plus de marocains que de subsahariens et trouve le Maroc attractif car, c'est un pays qui « *a les infrastructures européennes* » et la « coolitude *de l'Afrique* ». *« Je crois que je suis dans une relation de couple avec le Maroc. J'ai mes habitudes ici mais ce n'est pas pour autant que je souhaite y rester toute ma vie. Et puis, il y a encore trop de frustrations, trop de préjugés. Je tiens à ma santé mentale* », conclu Eléonore, dans un grand éclat de rire.

Finalement, rien n'est encore réellement tranché dans la tête de toutes ces femmes. Si elles ont souvent le désir de rentrer au pays, il n'empêche qu'elles ont fait le choix de venir passer un moment de leur vie au Maroc. Un pays où elles souhaitent étudier, travailler, circuler librement et parfois même fonder un foyer. Des désirs propres aux personnes qui souhaitent s'installer dans la durée.

Migration : Plusieurs personnalités internationales de haut rang saluent l'initiative "audacieuse" de Sa Majesté le Roi

Mercredi 2 Octobre 2013

New York (Nations Unies) - Plusieurs ambassadeurs africains et européens accrédités à l'ONU ainsi que de hauts responsables représentant différentes organisations internationales compétentes en matière de migration et de développement ont accueilli avec une "grande satisfaction" et loué, mardi au siège des Nations Unies à New York, "l'initiative très audacieuse" du Roi Mohammed VI en matière de migration.

Lors d'un "side-event" intitulé une "Alliance africaine sur la Migration et le Développement", présidé par le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Saad Dine El Otmani, et auquel a pris part notamment, le Président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, les différents intervenants ont notamment salué cette initiative tendant à établir une politique migratoire au Maroc qui puisse tenir compte non seulement des aspects du développement économique et social mais également de la dimension humaine.

Ils ont de même relevé que le Maroc a été l'un des premiers Etats membres de l'ONU à avoir ratifié la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (1993).

Le Directeur général de l'Organisation internationale pour la Migration (OIM), William Lacy Swing, a salué "l'initiative annoncée par Sa Majesté le Roi" qui a "été bien accueillie" d'autant plus qu'elle donne plus de "soutien" aux migrants qui se trouvent au Maroc, ajoutant que tout ce qui peut être fait pour permettre aux migrants d'avoir les mêmes droits est à saluer".
Il a, de même, formé le voeu, que l'+Alliance pour l'Afrique+ puisse contribuer à "l'élaboration d'un agenda de développement post-2015 qui donnent aux migrants la place qui leur revient".
Le Conseiller spécial pour l'Afrique (OSAA) au sein de l'ONU, Maged Abdelaziz, (Audio) a estimé que cette manifestation est "très opportune" et réitéré l'appréciation de l'ONU vis-à-vis de l'initiative de SM le Roi.

Les "Nations Unies se félicitent de l'initiative de Sa Majesté le Roi (...) annonçant la mise en place d'une stratégie nationale et d'un plan d'action appropriés, dans la perspective de formuler une politique globale en matière d'immigration et son appel pour le respect des droits des migrants", a dit M. Abdelaziz.

La "nouvelle vision du Royaume en matière de politique migratoire montre l'engagement ferme du Maroc en faveur du développement humain, notamment dans le domaine de la formation, des droits des migrants, de la consolidation de la paix et de la sécurité en plus de la promotion de l'action humanitaire en Afrique", a relevé le haut fonctionnaire onusien.

Pour sa part, le Secrétaire général adjoint aux droits de l'homme de l'ONU, Ivan Simonovic, a souligné que le Comité des Nations Unies sur les travailleurs migrants a pris "note avec satisfaction" de la "nouvelle et ambitieuse politique" sur la migration et l'asile.

L'ambassadeur de France à l'ONU, Gérard Araud, (Audio) a, quant à lui, saisi cette occasion pour "témoigner de l'ancienneté de la coopération entre la France et du Maroc sur les questions de migration et de développement, un témoignage des liens humains étroits que l'histoire a tissé entre nos deux nations", et affirmé avoir "pris connaissance avec intérêt du rapport du Conseil National des droits de l'Homme".

Et le ministre d'ajouter: "nous nous félicitons en particulier de l'engagement personnel de Sa Majesté le Roi Mohammed VI", affirmant "être ici pour témoigner du soutien de la France au Maroc dans la mise en place de sa nouvelle politique d'asile et d'immigration".

Pour l'ambassadeur de Côte d'Ivoire à l'ONU, Youssoufou Bamba, (Audio) cette initiative "vient à point nommé" pour permettre aux pays africains qui sont "largement contributeurs d'émigrants à réfléchir ensemble sur les meilleurs politiques à mettre en oeuvre en vue d'adresser cette question".

Son homologue espagnol, Fernando Arias, (Audio) a souligné que l'initiative royale est "très reconnue par l'Espagne et le gouvernement espagnol" qui y voient une approche "très avancée, très moderne qui prévoit des instruments pour faire face au grand défi de la migration".

L'ambassadeur du Sénégal, Abdou Salam Diallo, voit dans "l'initiative de l'Alliance Africaine sur la migration et le Développement", une approche qui pourrait servir d'un cadre commun de dialogue régional au sein duquel des stratégies adéquates en matière de migration pourraient y être discutées.

Le Représentant permanent du Portugal à l'ONU, Alvaro Mendonça e Moura (Audio), a souligné que son pays "a beaucoup apprécié cette nouvelle initiative et cette réunion a été une excellente opportunité pour connaître les détails de cette approche", notamment à la veille du débat de haut niveau de l'ONU (3-4 octobre) sur la "Migration internationale et le Développement".

Morocco: on the right path

When looking at a map of the Middle East and North Africa there is little room for optimism with militant Islamists gaining prominence to varying degrees in countries such as Lebanon, Jordan, Saudi Arabia, Mali and Libya.

In Mali, a former French colony, the French military had to intervene at the start of this year and oust an Islamist-led group that had taken over the country and installed Islamic or sharia law. Large numbers of the fleeing Islamists headed for Libya, where since the overthrow of Colonel Gadhaffi the oil rich country has vacillated between chaos and confusion.

Libya, much to the dismay of many Libyans and the international community has turned into a "Wild, wild west" of the east, albeit sans the saloons and dancing girls; Tunisia's revolution has faltered and politicians have ended up dead. Egypt, after decades of stability has gone through two tumultuous revolutions in as many years, and the fat lady has yet to sing.

The Syrian civil war that has been raging now for over two years has killed more than 120,000 people, turned about three million into refugees and displaced another two or three million more internally, and it almost served as a trigger for World War III pitting Russians and Americans in a dangerous face off over Bashar Assad's arsenal of chemical weapons.

Then there is the instability in Bahrain where the Shiites continue to demand to have a say in the political voice in the tiny island nation.

Yemen remains unstable with al Qaida carrying out attacks against the government and any foreigner brave enough, or mad enough to venture into this county where the central authority has no control of anything happening outside the city limits.

Iraq and Afghanistan remain unstable vacillating between pro- and anti-Islamists, pro- and anti-Americans and pro- and anti-government forces.

But among all these dismaying facts there is one ray of hope in the region emanating in the far western corner of the Middle East-North Africa region: Morocco.

That is not to say that the country is not without its fair share of problems; it certainly has its full load and then some, when looking at the rate of unemployment, the idle youth (usually a source or potential trouble in an Arab country), its headaches with its powerful neighbor to the East, Algeria.

But Morocco is at peace with itself with a young monarch, King Mohammad VI, who has been busy scrubbing away the sins of his father, King Hassan II, who jailed tens of thousands of people in the country because he disagreed with their way of thinking. The new king has preempted much of what is playing itself out in other countries by taking affirmative action on topics that concerns the people of Morocco instead of waiting for the people to take to the streets in protests. Items such as the family law and giving women an equal footing and their place in government.

In releasing and pardoning tens of thousands of political prisoners King Mohammed VI was able to admit that these people had been wrongly jailed. In an Arab country this is virtually unheard of and many leaders in the Arab world would consider this an embarrassment. But not so with Morocco's newest king, who not only released many of the people his father had jailed. Mohammed VI not only released thousands of prisoners but made sure that some were properly employed.

Driss El Yazami is one of them. He is a former leftist who spent time as a guest of Hassan II in prison. Today El Yazani is the president of a human rights group composed of 44 members and 13 commissions. The existence of this group has been mandated by the constitution which the young monarch requested be written and subsequently adopted by the parliament. The National Council of Human Rights operates on a yearly budget of $5 million, and funded by the prime minister's office but, as per the constitution, the PM's office has no authority over the group or its president.

El Yazami, who opposed the monarchy under Hassan II, praises the progressive King Mohammed VI saying what many Moroccans today admit, especially when looking at the chaos and mayhem surrounding this country, a haven of political tranquility, yet not without some turbulence among the various political parties vying for power through a democratic system of governance.

"If it were not for the monarchy we would have anarchy," said El Yazami.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دورة تكوينية استعدادا لتنزيل الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب

+1 0 غرّد 0 J'aime 0

شوهد : 8 مرة | أضيف يوم : 02/10/2013 |

دعما وتأهيلا لقدرات أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال ضبط الأسس والمبادئ المتعلقة بآليات الرصد والتحري، ومنهجية وتقنيات زيارة السجون وآليات المتابعة والتقييم ، وتمكينا من تغذية الحس الرقابي لديهم ضد كل الخروقات المنافية للقانون والانتهاكات التي تطال حقوق السجناء والسجينات ، ومن أجل الانخراط بفعالية في الرصد والنهوض بأوضاع السجناء والسجينات ، واستعدادا لاحتضان المجلس الوطني لحقوق الإنسان - الذي اكتسب أعضاؤه الدربة والاحترافية في مجال مراقبة السجون - للآلية الوطنية لمناهضة التعذيب المنتظر تنزيلها في الشهور القادمة ، احتضنت مدينة الرباط أيام 26 / 27 / 28 شتنبر الدورة التكوينية الأولى حول « آليات الرصد والتحري وتتبع التوصيات وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز » المنظمة بتعاون مع وزارة الخارجية بهولندا (برنامج MATRA sud).

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي ،أشرف على إعطاء انطلاقة أشغال هذه الدورة بإلقاء كلمة مقتضبة ، ذكر فيها بأهم التقارير التي أصدرتها المؤسسة الدستورية التي يرأسها ، والتي كان من بينها التقرير حول أزمة السجون . وأكد بأن مهام أعضاء مؤسسة الحكامة هذه هو ربح رهان أن يصبحوا حماة حقيقيين لحقوق الإنسان . محاور الدورة التي أطرها ثلاثة خبراء من هولندا، وخبيرة مغربية، تفرعت بين المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية، وآليات رصد الانتهاكات وتقصي الحقائق، ومنهجية وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز ، وطرق ووسائل متابعة التوصيات الخاصة بالسجون ، والتوصيات والمقترحات على ضوء الإشكالية المطروحة .يذكر أن جميع اللجان الجهوية لحقوق الإنسان كانت حاضرة في هذه الدورة بثلاثة منتدبين (عضوان وإطار إداري) بالإضافة إلى ثلة من أطر وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان .